مقالات رأي

يقدمها و يعقب عليها محمد نهيض صالح .. *من وحي قضايا الساعة في إطلالة ألمع وأوقع

أضواء البيان • 26-11-2026 • 13 دقائق قراءة



موضوعات الأسبوع ؛ إنتخبنا لكم باقة سياقات تحليلية لكيمياء الحرب على مفاعل الحاضر السياسي السوداني

□□□

*رؤية وطنية
*نكتب للوطن ونفكر للمستقبل

✍بقلم: أبوعبيدة أحمد علي عباس

*لا تقصموا ظهر الوطن... ولا تتركوا القوات المسلحة وحيدة في معركة البقاء!

*قراءة وطنية في مقال الدكتور إبراهيم شقلاوي: «الحوار السوداني والانقلاب المرتقب»

ليس كل اختلاف خصومة، وليس كل نقد عداء، وليس كل حوار تنازلا عن المبادئ؛ فالأوطان العظيمة لا تبنى بتطابق الآراء، وإنما تتماسك حين تتقدم مصلحتها على أهواء أبنائها، وحين يدرك المختلفون أن سفينة الوطن إذا غرقت فلن ينجو من غرقها أحد.

ومن هذا المنطلق، نقرأ مقال أستاذنا الدكتور إبراهيم شقلاوي، الذي يواصل عبر زاوية «وجه الحقيقة» طرح قضايا الوطن بجرأة الكاتب الذي لا يكتفي بوصف الجراح، وإنما يبحث عن مواضع الداء ومداخل العلاج.

ونحيي فيه هذا النفس الوطني الذي يدعو إلى الحوار السوداني السوداني، ونبذ المحاصصة، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتقديم الكفاءة على الولاء، والمصلحة الوطنية على الحسابات الحزبية. وهي معان تلتقي مع جوهر رسالتنا في «رؤية وطنية»، التي نؤمن بأن الكلمة الصادقة ينبغي أن تكون جسرا للتلاقي، لا معولا لهدم ما تبقى من جسور الثقة بين أبناء الوطن الواحد.

ولكننا نريد أن نضيف إلى هذا الطرح سؤالا أكثر إلحاحا: كيف نطالب ببناء الدولة، بينما نسمح باستنزاف مقومات بقائها؟ وكيف ننتظر من مؤسساتها أن تنهض، بينما تتكاثر حولها عوامل الإضعاف والتعطيل؟

إن القوات المسلحة السودانية ليست مؤسسة معزولة عن جسد الدولة، وإنما هي إحدى ركائز سيادتها وحماية أرضها ووحدتها. وقد وجدت نفسها في مواجهة حرب فرضت على الشعب السوداني والدولة السودانية بسبب تمرد مليشيا الدعم السريع الإرهابية، حرب دفعت البلاد خلالها ثمنا باهظا من دماء أبنائها ومقدراتها وبنيتها التحتية.

ومن ثم، فإن الواجب الوطني يقتضي ألا نسمح بأن تتحول الخلافات السياسية إلى خناجر في خاصرة المؤسسة العسكرية، وألا نسمح للمؤامرات والدسائس وحملات الاستهداف والتشكيك بأن تقصم ظهر القوات المسلحة، أو أن تستنزف قدراتها في معارك جانبية، بينما لا تزال معركة حماية الدولة وسيادتها قائمة.

نحن لا ندعو إلى إغلاق أبواب النقد أو تعطيل الإصلاح، ولا نرى أن المؤسسات الوطنية فوق المساءلة، ولكننا نميز بين النقد الذي يقصد الإصلاح، والاستهداف الذي يقصد الإضعاف، وبين الاختلاف السياسي المشروع ومحاولات تفكيك مؤسسات الدولة وإرباك قرارها الوطني.

فليس من الوطنية أن نطالب الجيش بحماية البلاد، ثم نترك البلاد بلا اقتصاد يسند الجيش، ولا دولة توفر احتياجات المواطن، ولا جبهة وطنية تحمي القرار والسيادة.

وهنا نصل إلى واحدة من أخطر القضايا التي ينبغي أن يتقدم بها الحوار الوطني إلى طاولة النقاش: الحرب الاقتصادية.

فالحروب لا تدار بالمدافع وحدها، وقد تكون أدوات الضغط الاقتصادي، وتعطيل الإنتاج، وخنق الموارد، وإعاقة الصادرات، وإضعاف العملة، وحرمان المواطنين من مقومات الحياة، أشد أثرا على مستقبل الدول من كثير من المواجهات العسكرية.

ولا ينبغي أن نغفل احتمال توظيف أطراف خارجية ذات مصالح إقليمية ودولية لهذه الأدوات، بما يخدم إضعاف الدولة السودانية وإرهاق مؤسساتها، وإضعاف قدرتها على الصمود واستعادة عافيتها.

إن السودان بما يمتلكه من أرض زراعية، وثروات معدنية وحيوانية، وموقع استراتيجي على البحر الأحمر، وموارد بشرية هائلة، ليس بلدا فقيرا في إمكاناته، وإنما يعاني من اختلال إدارة موارده وتعطيل طاقاته واستنزاف مقدراته.

ولذلك فإن معركة الاقتصاد ليست شأنا فنيا يخص وزارة أو حكومة فحسب، بل هي قضية أمن قومي وسيادة وطنية. ومن الخطأ أن ننتظر استقرارا سياسيا دون إنتاج، أو انتصارا مستداما دون موارد، أو عودة للمواطنين إلى ديارهم دون خدمات وفرص عمل وأمن اقتصادي.

إن أخطر ما يمكن أن تواجهه بلادنا هو اجتماع الضغوط الخارجية مع الخصومات الداخلية، فتستنزف الدولة من الخارج، وينهكها أبناؤها من الداخل، ثم تفتح الأبواب أمام الفوضى التي قد تسوق باعتبارها مخرجا من الأزمة، بينما تكون في حقيقتها مدخلا إلى انهيار الدولة وتمزيق وحدتها وتقسيم أرضها.

وهنا نؤكد أن السودان ليس ساحة لتصفية حسابات الآخرين، ولا ينبغي أن يكون البحر الأحمر والقرن الإفريقي وممرات التجارة الدولية مبررا للعبث بسيادته أو تحويله إلى منطقة نفوذ تتنازعها المصالح الأجنبية.

أما الحوار السوداني السوداني، الذي دعا إليه الدكتور شقلاوي، فنراه ضرورة وطنية لا تحتمل المزايدة ولا التأجيل.

ولكن الحوار الذي نريده ليس مؤتمرا لتوزيع المقاعد، ولا مناسبة لاستعادة المواقع السياسية، ولا صفقة بين قوى تتنافس على السلطة وتنسى المواطن الذي فقد منزله ومصدر رزقه وأمنه واستقراره.

نريد حوارا يعيد الاعتبار للإنسان السوداني، ويضع أسسا واضحة لبناء دولة المؤسسات والقانون، ويجمع أهل السودان على الحد الأدنى من الثوابت الوطنية: وحدة الأرض، وسيادة الدولة، واستقلال القرار، وحماية المؤسسات، ورفض التمرد والعنف، وصيانة حقوق المواطنين.

ونريد حكومة كفاءات وطنية، لا حكومة محاصصات حزبية، حكومة تعمل وتنتج وتحاسب، وتضع معاش الناس وإعادة الإعمار واستعادة الخدمات وعودة النازحين واللاجئين في مقدمة أولوياتها.

كما نريد مجلسا تشريعيا فاعلا يمارس الرقابة والمساءلة، ويعبر عن الإرادة الوطنية، ويمنع احتكار السلطة، ويؤسس لمرحلة جديدة تكون فيها المؤسسات أقوى من الأشخاص، والدولة أرسخ من الأحزاب.

ولا بد أن يكون الحوار شاملا ومسؤولا، يميز بين القوى السياسية التي تؤمن بوحدة السودان وسيادته، وبين من تورطوا في جرائم الحرب أو دعموا العدوان على المواطنين ومؤسسات الدولة؛ فلا مصالحة حقيقية دون عدالة، ولا سلام مستدام دون إنصاف الضحايا، ولا وطن آمن مع الإفلات من العقاب.

ونحن إذ نؤيد ما ذهب إليه الدكتور شقلاوي بشأن مسؤولية القيادة في تهيئة شروط التحول السياسي، فإننا نرى أن المسؤولية لا تقع على القيادة وحدها، بل تمتد إلى الحكومة والقوى السياسية والنخب والمجتمع المدني ورجال المال والأعمال والإعلام والمغتربين، وكل من يستطيع أن يقدم للوطن جهدا أو فكرا أو مالا أو موقفا صادقا.

لقد آن الأوان أن ننتقل من سياسة انتظار الحلول إلى صناعة الحلول، ومن تبادل الاتهامات إلى تحمل المسؤوليات، ومن استهلاك ما تبقى من موارد البلاد إلى إطلاق طاقات الإنتاج والإعمار.

إن القوات المسلحة تحتاج إلى اقتصاد وطني قوي، والاقتصاد يحتاج إلى استقرار سياسي، والاستقرار يحتاج إلى توافق وطني، والتوافق يحتاج إلى قلوب تتسع للاختلاف وعقول تتحرر من أسر المصالح الضيقة.

هذه حلقات متصلة لا يجوز فصل بعضها عن بعض.

ومن هنا فإننا نوجه رسالة إلى السياسيين: لا تجعلوا طموحاتكم الشخصية والحزبية أكبر من الوطن، ولا تجعلوا خلافاتكم سببا في إضعاف مؤسساته. فالتاريخ لا يرحم من يقدمون مصالحهم على مصالح شعوبهم.

ورسالتنا إلى رجال المال والأعمال والمستثمرين: إن إنقاذ الاقتصاد مسؤولية وطنية مشتركة، وإن إعادة تشغيل المصانع والمشروعات الزراعية والمرافق الإنتاجية ليست مجرد استثمارات تجارية، بل هي مساهمة مباشرة في حماية الدولة واستعادة كرامة المواطن.

ورسالتنا إلى الإعلاميين والكتاب والمثقفين: إن الكلمة أمانة، وإن الوطن في هذه المرحلة يحتاج إلى إعلام يبني الوعي، ويكشف الحقائق، وينتقد بموضوعية، ولا يمنح دعاة الفوضى فرصة للاصطياد في مياه الأزمات.

أما رسالتنا إلى القيادة السياسية والعسكرية، فهي أن المرحلة لا تحتمل التردد في الإصلاح، ولا تحتمل إعادة إنتاج الوجوه والأدوات ذاتها التي عجزت عن معالجة الاختلالات. المطلوب قرارات شجاعة، ومؤسسات كفؤة، ومحاسبة عادلة، وانفتاح حقيقي على الكفاءات الوطنية.

أستاذنا الدكتور إبراهيم شقلاوي،

نحييك على هذا الطرح الوطني، وعلى دعوتك إلى ما أسميته الانقلاب في الوعي السياسي، ونضيف من زاويتنا أن السودان يحتاج كذلك إلى انقلاب في الوعي الاقتصادي والاجتماعي، انقلاب يعيد للإنسان قيمته، وللعمل مكانته، وللإنتاج اعتباره، وللوطن حرمته.

فلا نريد انقلابا على أشخاص لنستبدل بهم أشخاصا، وإنما نريد تحولا في منهج إدارة الدولة، وفي طريقة التفكير، وفي معايير اختيار المسؤولين، وفي مفهوم المسؤولية الوطنية.

نريد أن ننتصر للوطن لا أن ننتصر لبعضنا على بعض، وأن نحمي القوات المسلحة دون أن نعطل الإصلاح، وأن نمارس النقد دون أن نهدم مؤسسات الدولة، وأن نختلف دون أن نمنح خصوم السودان فرصة لتمزيقه.

فالسودان أكبر من الأحزاب، وأبقى من الحكومات، وأعظم من طموحات الأفراد.

وخلاصة القول:

إن معركة السودان اليوم ليست معركة بندقية وحدها، ولا معركة حكومة وحدها، ولا معركة حزب أو تيار سياسي؛ إنها معركة وجود وسيادة وبقاء. ولن نكسبها إذا انتصرنا في جانب وخسرنا بقية الجوانب.

فلنحفظ للقوات المسلحة مكانتها ودورها في حماية الوطن، ولنحصن اقتصادنا من الاستنزاف، ولنفتح أبواب الحوار المسؤول، ولنضع الإنسان السوداني في قلب كل مشروع وطني.

إننا لا نريد وطنا ينتصر في الحرب ثم يخسر السلام، ولا دولة تستعيد مؤسساتها ثم تعجز عن خدمة مواطنيها، ولا شعبا يتجاوز محنة الحرب ليقع في فخ الخصومات والمؤامرات.

نريد سودانا موحدا، آمنا، منتجا، مستقلا في قراره، عزيزا بين الأمم، تسوده العدالة ويحكمه القانون، وتتكامل فيه أدوار مؤسساته المدنية والعسكرية من أجل غاية واحدة: السودان أولا، والسودان دائما.

حفظ الله السودان وأهله، وحمى قواته المسلحة، وشفى جرحاه، ورحم شهداءه، ورد النازحين واللاجئين إلى ديارهم آمنين، وجمع كلمة أبنائه على الخير والحق والبناء.

رؤية وطنية
نكتب للوطن ونفكر للمستقبل

□□□□□□

✍تعقيب : محمد نهيض صالح

□□□

*شد إنتباهي هذا المقال الجزل الذي يتجلى فيه طرح فكري وازن، يستجمع عمق الرؤية، ورجاحة التحليل، و إستشراف الأبعاد .
جاء المقال إستنباطا سلسا لفارس الكلم ، بارع البيان ؛ الدكتور أبوعبيدة أحمد علي عباس تحت عنوان" قراءة في

طرح الدكتور إبراهيم شقلاوي" .
وددت إستخلاص أبرز المضامين والمنطلقات التي يطرحها النص لتكون بوصلة عملية لأهل السودان في مواجهة التحديات الراهنة واستعادة عافية الوطن ؛ استعرضها في النقاط التالية:
* يبرز النص أن القوات المسلحة تمثل ركيزة سيادية أساسية لحماية الأرض والسيادة في مواجهة التمرد و رد العدوان، وأن إضعافها أو استنزافها في معارك جانبية يضر بأمن البلاد وبقائها.

*يفرق المقال بين النقد الهادف للإصلاح والمساءلة، وبين الحملات التي تهدف إلى إضعاف مؤسسات الدولة وإرباك قرارها الوطني، مؤكدا ضرورة حماية المؤسسة العسكرية مع الاستمرار في الإصلاح دون تعطيل.

* يوجه الكاتب إنتباه المواطن السوداني إلى أن الحرب الاقتصادية قضية أمنية قومية ؛ إذ أنها لا تقتصر على المواجهة العسكرية الميدانية، بل تمتد إلى تعطيل الإنتاج، وخنق الموارد، والضغط الاقتصادي، واستغلال أطراف خارجية لمصالحها في المنطقة والممرات التجارية.

*يوطن المقال سياسات الإعتماد على الإمكانات الذاتية إنطلاقا من واقع التسليم بما يمتلكه السودان من موارد زراعية ومعدنية وحيوانية وموقع جغرافي استراتيجي ؛ و ما دون ذلك يظل التحدي محصورا فقط في حسن إدارة وتشغيل القطاعات الإنتاجية، وربط الاستقرار السياسي والأمني بتوفير سبل العيش والخدمات وعودة النازحين.

*يدعو المقال إلى تقديم المصلحة الوطنية على المحاصصات الوظيفة ؛ ذلك عبر منصة حوار سوداني مسؤول يرتكز على الثوابت و العدالة و يتجاوز تقاسم المناصب والحسابات الحزبية، ويركز على وحدة السودان، وسيادته، واستقلال قراره لبناء دولة القانون والمؤسسات.

* يشدد النص على أن السلام المستدام يتطلب إنصاف الضحايا ومحاسبة من تورطوا في الجرائم أو دعموا العدوان على المواطنين ومؤسسات الدولة.

*يوسع الكاتب فكرة التغيير النهضوي لتشمل الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث تصبح الكفاءة المهنية و معدلات الآداء والإنتاج هي المعيار الذي يجعل من المؤسسات أقوى من الأشخاص والأحزاب.

* يوزع النص الأدوار على مختلف فئات المجتمع و توظيفهم في هذه المرحلة بما تليهم من مهام ؛ فالقيادات السياسية ينطوي عليها تغليب المصلحة العامة، والانفتاح على الكفاءات، وتنفيذ إصلاحات حقيقية..بينما على القطاع الخاص والمستثمرين إعادة تشغيل المصانع والمشروعات الإنتاجية بوصفها واجبا وطنيا يدعم صمود الدولة.. إلى ذلك يتعين على قطاع الإعلام والمثقفين تحري الصدق والموضوعية، وبناء الوعي العام دون تأجيج الانقسامات..من بعد يجئ دور المواطنين والمجتمع المدني والمغتربين ليسهم بالجهد والفكر والدعم في مسارات الإعمار والتعافي.
* ثم إن المقال ينفذ إجمالا إلى توحيد الصف حول الثوابت الوطنية بما يعزز وحدة البلاد وسيادتها وحماية المدنيين والمؤسسات بإعتبارها نقطة إلتقاء تتقدم على أي خلاف سياسي أو جهوي ؛ و في السياق ذاته ينبغي مرعاة ضبط الخطاب الإعلامي والاجتماعي بما يقوي رباط التماسك الوطني ويحبط محاولات إستغلال الأزمات أو

توظيف الخارج ضد مصالح السودان.

□□□□□□

محمد نهيض صالح

26 نوفمبر 2026

https://almuhit-adn-news.com/news/4488/يقدمها-و-يعقب-عليها-محمد-نهيض-صالح-من-وحي-قضايا-الساعة-في-إطلالة-ألمع-وأوقع

© 2026 شبكة المحيط الإعلامية — جميع الحقوق محفوظة